

هداية المسترشدين

[432] ادراك العقل إذ لا حسن ولا قبح عندهم للأفعال مع قطع النظر عن حكم الشرع فلا حكم للعقل في التحسين والتقبيح أصلا ولا حسن ولا قبح عندهم مع قطع النظر عن حكم الشرع بل كل الأفعال عندهم سازجة قابلة لكل من الأمرين بواسطة أمر الشارع ونهيه وهى في نفسها مع قطع النظر عن تعلق الأمر والنهى بها خالية عن الصفتين فاقدة للأمرين وأما الجماعة المذكورة فلا يظهر منهم انكار الحسن والقبح الواقعيين على ما يقوله الأشاعرة بل الظاهرة اعترافهم به كما هو مذهب العدلية ودلت عليه النصوص المستفيضة بل المتواترة في الجملة وإنما ينكر جماعة منهم صحة ادراك العقل في غير ضروريات الدين والمذهب وبعضهم ينكر لمطابقة بين حكم العقل وما حكم به الشرع وإن كان العقل مطابقا لما هو الواقع فلا تعد الحكم شرعيا ويحكم بوجوبه الأخذ به ما لم يرد الحكم به من الشرع حسب ما يأتي تفصيل القول في نقل أقوالهم وادلتهم أنش وإنما ينكرون حجية ادراك العقل وأو وقوع التعبد به في الشرع على ما يأتي تفصيل القول فيه أنش وتوضيح المقام أن الكلام في المرام يقع في مقامات أحدها أنه هل يثبت للأشياء مع قطع النظر عن حكم الشرع وتعلق خطابها بها أحكاما عقلية من حسنها وقبحها ليكون حكم الشرع على مقتضياتها كاشفة عن تلك الصفات الواقعية الحاصلة لها فيكون تشريعية للشرائع من جهة إرشاده العباد إلى ما فيه صلاحهم وتحذره عما يترتب عليه فسادهم لقصور عقولهم عن ادراك ما فيه هلاكهم ونجاتهم أو أنها لا حكم لها بملاحظة انفسها مع قطع النظر عن أمر الشارع بها أو نهيه عنها فهى حسنة بأمره قبيحة بنهية خالية عن الأمرين مع انتفاء الخطابين وهذا هو الذى ذهب إليه الأشاعرة والظ مما حكاه انكارهم للحسن والقبح بالمعنى الأول بعد خطاب الشرع ايض وإنما حسننها وقبحها عندهم هو مجرد كونها متعلقة لأمر الشارع ونهيه من غير استحقاق مدح العقل على الأمثال أو اترتب ذم على تكره وهذا العقل هو الظ من مذهبهم لأنهم يعزلون العقل من منصب الحكومة بالمرّة فلا فرق عندهم في نفى حكم العقل باستحقاق المدح والذم بين ماذا كان قبل تعلق أمر الشارع ونهيه وبعده أو كونه متعلقا لذلك وجه من الوجوه واعتبار من الاعتبارات المحسنة والمقبحة عند العقل على مذهب العدلية ضرورة أن طاعة المولى والمنعم الحقيقي من أعظم الجهات المحسنة وكذا عصيانه ومخالفته من أعظم الوجوه المقبحة وقضية ادلتهم الآتية نفى الحكومة عن العقل كيف ولو جوز واحكمه في المقام لجرى في غيره ايض فالظ أنهم يجوزون أن يجعل الشارع من أطاع أو أمره موردا للذم ومن عصاه موردا للمدح كما يقتضيه ادلتهم فينعكس الأمر فما في شرح المواقف وح القوشجى من تفريع استحقاق المدح والذم على تعلق الأمر

والنهي عندهم وان استحقاق المدح والذم انما كان بسبب امر الشارع بالفعل ونهيه محسنه ليس على ما يبتغى فليس الحسن والقبح عندهم الا مجرد كونه متعلقا حكم الشارع باستحقاق المدح على فعله وحكمه باستحقاق الذم عليه كما نصوا عليه ومنهم الرازي في الاربعين وغيره ثم ان الكلام في هذا المقام في الايجاب والسلب الكلين فكل من المثبتين والنافيين يقول به كليا وينفيه كك والقول بالتفصيل وان امكن الا انه حكي الاتفاق على خلافه وان كان للمناقشة فيه مجال كما سيأتي ثانيها ان العقل هل يدرك حسن الافعال وقبحها من غير اعلام الشارع بهما وبيان لشيئ منهما فالاشاعة المنكرون لاصل الحسن والقبح العقليين يلزمهم نفى ذلك راسا واما الآخرون فالمعروف بينهم جواز ذلك وحصوله في بعض المطالب وقد انكر ذلك جماعة منهم المحدث الاسترآبادي حيث ذهب إلى انه لا اعتماد على شيء من الادراكات العقلية في غير ضروريات فلا يثبت شيء من الحسن والقبح الواقعيين بادر ك العقل وبين الامر في ذلك على ان الامور المبينة على المقدمات البعيدة عن الاحساس مما تكثر فيه وقوع الغلط ولالتباس فلا يمكن الركون إلى شيء منهما ومحصلة نفى الادراك المعتبر وان ما يترأى من ادراكه فليس بادر اك على وجه الحقيقة لتصح الاعتماد عليه وقد تبعه في ذلك الفاضل الجزايرى وقرره في غير واحد من كتبه الا انه نص على ان ما كان من البديهيات يمكن الاستناد فيه إلى العقل وانه الحجة فيه وما كان من النظريات لا يصح الاستناد فيه إلى العقل اصلا وكان اراد بالبديهي ما كان عند ارباب العقول دون ما كان بديها عند المدرك من غير طريق الاحساس وان كانت المسألة من نظريات الدين كما يظهر ذلك من الت في كلامه وادلته فيرجع إلى ما ذكره المحدث المذكور وقد نص ايضا كالمحدث المتقدم بانحصار المدرك في غير ضروريات الدين بالاخبار المأثورة على الائمة الصرع وقد تبعها في المقالة المذكورة صاحب الحدايق الا ان في كلامه بعض خصوصيات نشير إليه بعد ذلك وكيف كان فمحصل كلام هؤلاء ومن تبعهم في ذلك عدم الاعتماد في امر الدين اصوله وفروعه على الادراكات العقلية بل الاعتماد على شيء من اداراكات العقول في شيء من الاحكام التي مباديها غير محسوسة ولا قريبة من المحسوسة كمسائل الهندسة الا ما كان من قبيل البديهيات الواضحة المتلقاة بالقبول عند ارباب العقول وذهب بعض افاضل المتأخرين من علمائنا الاصوليين إلى التفصيل من العلم الحاصل للعقل بطريق الضرورة والحاصل بطريق الاكتساب والنظر فحكم بصحة الاعتماد على الاول دون الاخير وكان الفرق بينه وبين كلام الجماعة انه يقول بالاعتماد على العلم البالغ إلى حد الضرورة مط سواء كان بما تالم فيه العقول أو كان ضروريا عند المستدل وان نازع غيره في كونه ضروريا أو في اصل ثبوته لتفاوت العقول في قبول العلوم والادراكات وهو لا يقولون بالاعتماد على الضروريات الا فيما اتفق العقول عليها حسبما اشرنا إليه وسيبين ذلك من ملاحظة ادلتهم الاتية بعون الله تع وقد يتعدد هنا قول من اسنده بعضهم إلى بعض المتأخرين وهو التفصيل بين

المعارف الدينية والاعمال البدنية فق بجية في اصول الدين دون الفروع وهذه جملة الاقوال في المقام والكلام هنا انما هو في الايجاب الجزئي والسلب الكلى إذ لا يعقل ادعاء الموجبة الكلية في المقام ولا يذهب عليك انه بناء على مذهب الاشعري ليس للعقل ادراك شئ من القبح الشرعيين لكون الحكم عنده توفيقا متوقفا على توقفيه وبيان كالاوضاع اللفظية فليس للعقل فيها مدخلية نعم قد يحصل العلم بها على سبيل الابهام ونحوه على فرض تحققه لبعض من طريق العادة ويمكن ارجاعه إلى النقل إذ به دل العقل
